الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

26 **ربيع أول** 1440 –4 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

»حقوق الإنسان": هذه حقوق الأشخاص شديدي الإعاقة الواجب توفيرها من مراكز التأهيل الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1689963

أكد هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، عدة حقوق للأشخاص شديدي الإعاقة التي يجب توفيرها من مراكز التأهيل الاجتماعي، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يصادف الثالث من ديسمبر من كل عام.

وأوضحت هيئة حقوق الإنسان عبر حسابها في «تويتر» اليوم)الاثنين) أن الحقوق هي: الإيواء الكامل الذي يتضمن المسكن والمأكل والملبس، الرعاية الصحية والطبية وصرف الأدوية، الرعاية النفسية، الترويح وشغل وقت الفراغ، التأهيل الاجتماعي كالعلاج بالعمل والتدريب على خدمة أنفسهم بأنفسهم ما أمكن ذلك.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تخصيص صحن المطاف لذوي الإحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614078

مكة المكرمة – خالد الحميدي |منذ 9ساعات في 3 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 3ديسمبر 2018 / 17:00
خصصت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي اليوم (الإثنين)، صحن المطاف لمدة ساعتين لذوي الاحتياجات الخاصة، تفاعلاً منها مع «اليوم العالمي للإعاقة.«
فيما كشف وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام مشهور المنعمي، عن توجه لتخصيص إدارة خاصة لخدمة ذوى الاحتياجات الخاصة في المسجد الحرام، مبيناً خلال رعايته مبادرة الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بتخصيص صحن المطاف لمدة ساعتين لذوي القدرات الخاصة، أنه سيتم تخضيص مصاعد في التوسعة الجديدة للمسجد الحرام لذوى الاحتياجات الخاصة.
وقال المنعمي إن «مبادرة الرئاسة بتخصيص صحن المطاف لذوي الاحتياجات الخاصة، وهي الفئة الغالية على قلوبنا ميعاً وتضافر الجهود بين الإدارات كافة، يأتي ضمن الاهتمام بهذه الفئة وتسليط الضوء على حقوقهم ومساواتهم في فئات المجتمع الأخرى.«
واتجه الضيوف من ذوي الاحتياجات الخاصة لمركز صفة العمرة الواقع في الدور الأرضي بتوسعة الملك فهد، الذي تقيمه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المسجد الحرام، واستمعوا إلى شرح مفصل عن صفة العمرة، فيما تم توزيع كتب ومطويات حول المناسبة. وقدمت الرئاسة العامة الهدايا التذكارية لذوي الاحتياجات الخاصة ومرافقيهم.

«الشورى" يجري 3 تعديلات جوهرية على نظام الشركات المهنية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614126

الرياض – نجود سجدي |منذ 8ساعات في 3 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 3ديسمبر 2018 / 21:44
وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الشركات المهنية، بعد أن أجرى ثلاثة تعديلات جوهرية عليه، أبرزها تمثلت في السماح بتأسيس شركات مهنية متعددة الاختصاص.
ويتكون المشروع الذي اعتمده المجلس اليوم (الاثنين) من 29 مادة، ويهدف إلى تطوير قطاع الشركات المهنية في المملكة وتمكينها من النمو والمنافسة، سعياً إلى خدمة الاقتصاد الوطني وتوطين الخبرات.
وتضمن مشروع نظام الشركات المهنية (المعدل) ثلاثة تعديلات، الأولى تمثلت في السماح بتأسيس شركات مهنية متعددة الاختصاصات منها على سبيل المثال (إداري، مالي، اقتصادي، قانوني) وذلك لتمكينها من منافسة الشركات المهنية العالمية التي توفر خدمات متعددة، والثاني السماح بتأسيس شركات مهنية تتخذ أي من الأشكال الآتية: (الشركات التضامنية التي يجيزها نظام الشركات المهنية الحالي، شركة التوصية البسيطة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة

المساهمة المقفلة)، والثالث السماح بمشاركة أشخاص غير مهنيين (مستثمرين ماليين) في الشركة المهنية بهدف توفير التمويل اللازم لتأسيس الشركة واستمراراها.
وأوضح رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة الدكتور فيصل آل فاضل لـ «الحياة»: «المشروع رفعته وزارة التجارة والاستثمار ودرس في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ومن ثم أحيل لمجلس الشورى وتمت دراسته من قبل لجنة الاقتصاد والطاقة في سياق مراجعة الأنظمة وتطويرها من أجل تطوير قطاع الشركات المهنية في المملكة وتمكينها من النمو والمنافسة، لما لها من دور كبير في خدمة الاقتصاد الوطني وتوطين الخبرات لتمكينها من منافسة الشركات المهنية العالمية التي توفر خدمات متعددة.«
ونوه إلى أن مشروع النظام سيحال إلى مجلس الوزراء لاستكمال مراجعتها «ومن المؤمل أن يقره مجلس الوزراء ويتوج بعد ذلك بمرسوم ملكي لتبدأ انطلاقة كبيرة لقطاع الشركات المهنية وتدشين عصر جديد يمكن الشركات المهنية من النمو والمنافسة في المملكة.«
في شأن آخر، طالب مجلس الشورى ديوان المراقبة العامة بالعمل على تطوير علاقته مع الأجهزة المشمولة برقابته وسبل التواصل معها بما يساعد في رفع مستوى التعاون والتجاوب معه ومعالجة الملحوظات التي عليها.
وشدد المجلس خلال جلسته اليوم على الديوان بضرورة تعزيز آلية المتابعة لما يتم من إجراءات حيال المخالفات التي يقوم بالكشف عنها.
وطالب عضو المجلس الدكتور أيوب الجربوع، الديوان بتضمين تقاريره السنوية نتائج مفصلة عن رقابته على برنامج استقطاب الكفاءات المتميزة لشغل الوظائف القيادية في الأجهزة الحكومية، مطالباً في الوقت نفسه الجهات الحكومية المستفيدة من البرنامج بالشفافية والإفصاح عن مؤهلات وخبرات المستقطبين ومميزاتهم المالية.
وحثت عضو المجلس الدكتورة حنان الاحمدي الديوان على ترسيخ آليات مؤسسية للرقابة الشاملة على الأداء، ورصد ومنع حدوث الإهمال والتقصير في استخدام المال العام وتكثيف الرقابة الميدانية على المشروعات لضمان التزامها بالمواصفات.
ورأت أن الديوان لا يزال يركز على الرقابة المالية اللاحقة دون مراقبة الأداء، «رغم كونها أحد أهم اختصاصات الديوان في الوقت الراهن الذي تعمل فيه الدولة على ترسيخ مفاهيم الكفاءة. «
بدوره، دعا العضو ابراهيم المفلح، ديوان المراقبة العامة إلى عقد ورش عمل لتوعية الجهات التي تخضع لإشرافه بأهمية تعزيز كفاءة الإنفاق للحد من الهدر المالي واعتماد الشفافية والإفصاح والمسائلة، كما طالبه بزيادة توظيف العنصر النسائي.
ورأى عضو آخر، أن تعاون وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية لا يزال دون المأمول، مشدداً على ضرورة أن تزود تلك الوحدات ما يتطلبه عمل الديوان من تقارير وبيانات تباعاً وبشكل آلي.
وأشار عضو المجلس اللواء عبدالهادي العمري، إلى أن الديوان يواجه عقوبات عدة أهمها عدم تعاون بعض الجهات المشمولة برقابته في تقديم المستندات والبيانات والمعلومات التي يتطلبها عمل المراجعة، مطالباً بإعداد نظام ملزم لكل الجهات التي يراقبها.
وتساءل العضو الدكتور محمد ال عباس عن أسباب عدم مراجعة ديوان المراقبة العامة 800 ألف مستند ورد إليه، كما تساءل عن آلية مراجعة الديوان للجهات الحكومية والشركات.

النائب العام يبحث سبل معالجة قضايا الموقوفين بنيابة الجوف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1722658

التقى النائب العام الشيخ سعود المعجب بعدد من الموقوفين في فرع النيابة بمنطقة الجوف واستمع إلى ملاحظاتهم ومطالبهم وتلمس احتياجاتهم وذلك في إطار الجولة التفقدية لفرع النيابة العامة بالمنطقة التي التقى خلالها ايضا بعدد من منسوبي النيابة العامة بالفرع وعدد من القيادات الامنية ومديري الإدارات والدوائر الحكومية بالمنطقة والمراجعين لفرع النيابة.

وأكد النائب العام أن الجولة تأتي انفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين ادام الله عزهما بزيارة عدد من المناطق والمحافظات للوقوف على سير العمل والالتقاء بالمسؤولين والعاملين في فروع النيابة والاستماع إلى شكاوى المواطنين وحلها وبحث سبل معالجة القضايا في فروع ودوائر النيابة بما يحقق الأهداف المنشودة.

«الصحة" تطلق مبادرة نظام التسجيل الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1722657

أعلنت وزارة الصحة, عن إطلاق مبادرة التسجيل الالكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال نظام الكتروني لتسجيل وتصنيف حالات الإعاقة على مستوى وزارة الصحة، التي كانت تصنف سابقاً باستخدام نماذج يدوية من قبل لجان تنسيق خدمات ذوي الإعاقة في المناطق والمحافظات، البالغ عددها 20 لجنة، حيث ستتاح من خلال منصة صحة الإلكترونية التي ستمكن المعنيين في وزارة الصحة من متابعة إجراءات التسجيل والتصنيف إلكترونياً وما ينتج عنها من صرف لبطاقات تخفيض أجور الإركاب وبطاقات التسهيلات المرورية، كما يمكن ربطها مع الجهات الأخرى ذات الاختصاص مثل: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم، وذلك من خلال أتمتة كافة الإجراءات للحصول على سرعة في الانجاز وتوحيد لجميع الإجراءات.

ويمتاز النظام بالعديد من المميزات أبرزها أنه يتم حالياً الربط مع تطبيق موعد وخدمة 937، لجعل الإجراءات أسهل وأسرع بالحصول على الخدمة من خلال موعد واحد فقط وعبر عيادة مخصصة لتقديم هذه الخدمة حيث كانت في السابق تحتاج من المريض معدل 3 زيارات، وكذلك إتاحة معلومات دقيقة عن أسماء وبيانات المصنفين وإحصاءات إلكترونية دقيقة فيما يخص أعمار المستفيدين وأنواع الإعاقات وأماكن انتشارها، كما يساعد النظام الإلكتروني على منع حصول المستفيد على أكثر من بطاقة من لجان مختلفة خلال نفس الفترة، من خلال ربط جميع اللجان إلكترونياً مما يحفظ حق

المستفيد وجهود اللجان، وكذلك الربط مع الجهات الحكومية ذات العلاقة الذي يساعد المستفيدين من ذوي الإعاقة على تسهيل إجراءاتهم في القطاعات الحكومية الأخرى.
يشار إلى أن مبادرة الصحة الإلكترونية، تُعد إحدى مبادرات منظومة الصحة ضمن برنامج التحول الوطني 2020، التي ستعمل من خلالها على تحسين كفاءة وفاعلية الرعاية الصحية عبر اعتماد تقنية المعلومات والتحول الرقمي من أجل تزويد 70 في المائة من سكان المملكة بسجلات طبية رقمية موحدة بحلول عام **2020**م.
وبموجب هذه المبادرة الجديدة، ستدعم المنظومة العاملين في قطاع الرعاية الصحية من أطباء وممرضين عبر تزويدهم ببيانات مرضاهم أينما وفي أي وقت يحتاجونها، بما في ذلك المعلومات الصحية الموثقة كافة، إضافة إلى خدمات الدعم الإكلينيكي والإداري، والتواصل، والحصول على الاستشارات عن بعد، وينتظر من هذا النظام المتطور خفض الأخطاء الطبية والتشخيصية، والآثار الجانبية للأمراض، كما سيتيح إمكانية التعليم الطبي المستمر عبر الإنترنت.

المدينة

255 % ارتفاعا في كلفة المستفيدين من «ساند»

"الشورى" أكد على التزام الدولة بسد العجز الاكتواري

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/602159

جابر المالكي ـ الرياض
علمت «المدينة» أن عدد المستحقين للصرف في فرع التعطل عن العمل نظام «ساند «خلال عام 1438/ 1439هـ بلغ (24.532) مستفيدًا، بارتفاع تجاوز 49% عن العام السابق، وبلغت المصروفات (848.320) ريالًا بارتفاع 255% عن العام السابق. وأكد تقرير اللجنة المالية بمجلس الشورى أن اللجنة قدمت عددًا من التوصيات على تقرير مؤسسة التأمينات، والذي سيتم مناقشة الأسبوع الجاري طالبت خلاله بتضمين التقارير المالية المقبلة للمؤسسة نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة من اللجنة المشكلة بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لدراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة.
وقالت اللجنة :إن المؤسسة رفعت عبر وزير العمل رئيس مجلس إدارتها للمقام السامي عددًا من التوصيات أبرزها الدعوة إلى تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية التي نصت على إجراء دراسة مفصلة للحالة المالية للمؤسسة ولكل فرع من فروع التأمينات مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، ويمكن أن تتخذ الدراسة المذكورة أساسًا لإعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات، وبينت أنه إذا أظهرت الدراسة عجزًا اكتواريًا فتلزم الدولة بسد هذا العجز بواسطة إعانات ترصدها في الميزانية العامة، وتضمنت التوصيات المرفوعة للمقام السامي مقترح تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.
وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة معنية بدراسة العجز الاكتواري من المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط بموجب قرار لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتقديم التوصيات والحلول المناسبة لتلافي تلك العجوزات، وجاءت توصية لجنة الشورى المالية بسبب عدم قناعتها بجدوى الحلول المقترحة، حيث عرض فريق الوزارة والاستشاري تصورًا مبدئيًا عن نتائج الدراسة المشار إليها تضمنت طرح توصيات أولية مقترحة للنقاش تتمثل في زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر وزيادة نسب الاشتراك، فدعت اللجنة إلى المزيد من البحث عن حلول أخرى أخذًا بالاعتبار الممارسات الدولية.

»صحية الشورى» تطالب بزيادة المخصصات المالية للهلال الأحمر

يصوت مجلس الشورى خلال جلسة الأسبوع الحالي على 5 توصيات بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي التي طالبت فيها اللجنة الصحية الهيئة بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت، ودعت إلى دراسة تحديد السن المناسب لقدرة الممارسين الصحيين للاستمرار في العمل الميداني الإسعافي. وأكدت اللجنة

على دعم الهيئة بزيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي ومخصصات التدريب والتأهيل، إضافة إلى تكثيف الجهود لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في مناطق المملكة، وجددت صحية الشورى المطالبة بإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية.

شروط التسجيل في ساند :

- أن يكون المتقدم سعودي الجنسية
- ألا يتعدى الـ 60 من العمر
- أن يكون قادرًا علي العمل
- ألا يكون موظفًا في القطاع العام أو الخاص
- ألا يكون عاطلًا عن العمل مدة تزيد على 90 يومًا
- ألا يكون مفصولًا من العمل بسبب راجع للمشترك
- ألا يكون لديه نشاط تجاري
- ألا يكون راعيًا لعامل أجنبي، باستثناء العاملين في المنزل
- ألا يكون مستفيدًا من برنامج حافز
- أن يقيم في المملكة مدة أقلها 60 يومًا

أبرز التوصيات على تقرير التأمينات

- تضمين تقارير المؤسسة نتائج توصيات اللجنة
- دراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة.
- تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية
- إعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات
- التزام الدولة بسد العجز الاكتواري
- تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.
- زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر
- زيادة نسب الاشتراك.

10أيام لعقد الجلسات و21 يوما للفصل وإيقاف فوري للخدمات عن المتغيبين

«عكاظ» تنشر آليات «الحل الودي» للخلافات العمالية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1690171

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)

اعتمد وزير العمل المهندس أحمد الراجحي التعديلات المقترحة للقواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية في الخلافات العمالية، على أن تتولى الإدارة العامة للتسوية التنسيق مع وزارة العدل لترتيب إحالة القضايا للمحاكم العمالية إلكترونياً في حال عدم التوصل إلى تسوية ودية بين طرفي النزاع.

وحصلت «عكاظ» على القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية، وتتكون من 26 مادة شملت التعريف بالعبارات والأحكام العامة والاختصاص ورفع الدعوى وقيدها والحضور والغياب وإجراءات الجلسات والأحكام الختامية.

شروط المصلح

اشترطت وزارة العمل لممارسة مهمة التسوية الودية للخلافات العمالية الحصول على رخصة من الوزارة أو جهة معتمدة لديها، واشترطت للترخيص أن يكون المرخص له مؤهلاً للعمل في هذا المجال ومن المشهود لهم بالنزاهة والأمانة، وألا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

واشترطت استكمال إجراءات التسوية الودية خلال الفترة المقررة بوجود شرط التحكيم بين طرفي المنازعة أو مضي المدة المقررة نظاماً لرفع الدعوى.

وأكدت أن إجراءات التسوية الودية سرية، ولا يجوز لمن يتولى التسوية إفشاء سر من أسرارها اؤتمن عليه أو عرفه عن طريق عمله ولو بعد انتهاء عمله ما لم يكن هناك مقتضى شرعي أو نظامي يوجب ذلك.

وأوضحت القواعد والإجراءات أنه لا يسمح لأحد بحضور الجلسات إلا بموافقة طرفي النزاع أو من ينوب عنهما، ويجوز أن تكون جميع الإجراءات المنصوص عليها في القواعد إلكترونية ويكون لها حكم المحررات المكتوبة وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية، وأشارت القواعد إلى أن اللغة العربية هي المعتمدة مع الاستعانة بمترجمين معتمدين من داخل الوزارة أو خارجها إذا كان أحد طرفي النزاع لا يجيد العربية، ومنحت إدارة التسوية الودية حق الاستعانة بمن تراه من خبراء ومختصين ومهنيين للإسهام في تسوية المنازعات العمالية المنظورة.

21يوماً

كما نصت القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية على إنشاء مكاتب للتسوية تسمى «إدارة التسوية الودية» في جميع مكاتب العمل، يناط بها مهمة تسوية الخلافات قبل إحالتها للمحاكم العمالية، وتختص بخمسة أنواع من المنازعات وهي: المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض، المنازعات المترتبة على الفصل من العمل، المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل جزاءات تأديبية على العامل، المنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل، والمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام العمل ولائحته التنفيذية.

وبينت القواعد أن الدعاوى ترفع إلكترونياً عن طريق مكتب العمل المختص بعد تعذر الوصول إلى تسوية، كما أوجبت تقييد الدعوى نظاماً وعقد جلستها الأولى خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من قيد الدعوى، كما وأوجبت حل الخلاف العمالي القائم في مدة لا تتجاوز 21 يوم عمل من تاريخ أول جلسة حضور أمام المصلح.

إيقاف الخدمات

وبينت القواعد أنه في حال تغيب المدعي عن جلسة من الجلسات المحددة للتسوية الودية يتم حفظ الدعوى بموجب محضر، وحاصرت القواعد صاحب العمل في حال تغيبهم عن الحضور أمام الجلسات الودية في الموعد الأول بإيقاف خدماته فوراً حتى يحضر وفي حال استمرار غيابه يسمح للعامل نقل خدماته لصاحب عمل آخر دون موافقة صاحب العمل الحالي، على أن تحال الدعوى إلى المحكمة العمالية.

وشددت القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية للخلافات العمالية على المدعين في الدعوى الجماعية توكيل ما لا يزيد عن ثلاثة أشخاص ينوبون عنهم في تقديم الدعوى وحضور جلسات التسوية الودية، مع إشعار مكتب التفتيش بوزارة العمل ومكتب المصالحة بالمحكمة العمالية عن وجود دعوى جماعية منظورة، كما شددت على إدارة التسوية الودية السعي بين العاملين وصاحب العمل بشكل مباشر بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على حل الخلاف وحفظ حقوق الطرفين والوصول إلى حل عادل.

83276إجراء نفذتها "النيابة" في أسبوع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1688515

عبدالخالق ناصر الغامدي (الباحة @okaz777)

تلقت النيابة العامة في كافة فروعها ودوائرها 4820 قضية، خلال الفترة من 10-16 ربيع الأول الجاري، في وقت أنجزت 4593 قضية في الفترة نفسها.

ووفق التقرير الأسبوعي الذي أصدرته النيابة العامة على حسابها في تويتر، فإن عدد الإجراءات التي قام بها أعضاء النيابة (البالغ عددهم في الفروع والدوائر 2461 عضوا) بلغ 83276 إجراء. وبلغ عدد القضايا المحالة للمحاكم الشرعية برفع الدعوى العامة 2561 قضية.

السلاح في المدارس

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م
http://www.aleqt.com/2018/12/04/article_1500691.html

علي الجحلي

يمكن القول إن المدرسة اليوم أكثر أمنا مما كانت عليه في السابق. يأتي هذا في سياق النظر إلى نوعية الطلبة واهتماماتهم التي قد لا تكون منصبة بالكامل على العلم، ولكنها تؤمن بأهميته ومركزيته للمستقبل. متابعة الشاب والفتاة لما يشاهدانه من النماذج المجتمعية حيث يرتبط المستقبل بالإنجاز العلمي في المكونات الأكاديمية، يحقق المعادلة التي تبنى على تأكيد الربط بين الانضباط السلوكي في المدرسة وضمان أفضل النتائج في الحياة العامة في المستقبل .إذا استقرت هذه النظرية، فكلنا حري بأن ينشرها على مستويات التعامل المجتمعي كاملة وليس في المدرسة فقط. أقصد هنا البدء بتغيير كثير من القناعات التي بدأت تنتشر بين كثيرين وتعيدهم إلى الماضي الذي رغم جماله وأهمية تذكره، لم يحمل سوى البساطة والبعد عن الحضارة والسقوط في الخلاف وفقدان الميزة التنافسية والتفرد الذي يمكن تحقيقه من خلال استخدام العقل وجعله المسير الأول والأهم لكل تعاملاتنا وتفاعلاتنا وردود أفعالنا تجاه العالم الذي نعيش فيه .كيف لشاب يؤمن بأن حمل الرشاش أو السكين جزء من هويته في كل مكان، أن ينفتح على العلم والتربية ويسهم في التقدم المجتمعي بل يشعر بمسؤوليته تجاه تقدمه وحياته ونجاحه؟ لا يمكن أن يتوقع أحد أن يحقق أي نجاح مع وجود مثل هذه المفاهيم المغلوطة التي لم تكن موجودة سوى في زمن لم يسهم أبناؤه بأي شيء في مجال العلم والمعرفة المادية والمعنوية. هنا نقف عند أهمية التفاعل المجتمعي مع الواقع وما يواجهنا اليوم من حالات التراجع الخطير لدى كثيرين للماضي في مواقع لا يمكن أن نسمح فيها بالتراجع، ذلك أنها نشأت في الأساس لتغيير الواقع ومنافسة الآخرين في حالة الاستنارة وتحسين الإدراك ورفع الوعي الفكري والعلمي .هنا أستغرب ما أشاهده من حالات حمل الأسلحة، بل والاعتداء بها على الزملاء والمعلمين في مدارسنا التي لم تكن تعترف بهذا الأسلوب والفكر في كامل العقود السابقة، لأطالب كل مسؤول عن التربية والتوجيه بالوقوف صفا واحدا ضد هذه اللوثة الخطيرة، ولنحاول جميعا أن نستنقذ أطفالنا ومعلمينا وقادتهم من مخاطر مادية تتمثل

في التعامل المجنون بالأسلحة، ومخاطر فكرية وتربوية تنتجها محاولات الرجوع إلى الخلف وزيادة أعداد السلبيين في المكون المجتمعي الذين يتحولون إلى معاول هدم في حاضر ومستقبل المجتمع.

ألم يحن وقت سماع أصوات اللاجئات السوريات؟

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع أول 1439هـ - 4 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614148

محمد الناصري |

على الرغم من الدعوات المتكررة للاستماع إلى النساء والفتيات والاسترشاد بواقعهن في توجيه دفة أولوياتنا ورسم معالم أعمالنا، فنادرًا ما تُسمَع أصواتهن في المحافل السياساتية؛ بل إن الصور النمطية والافتراضات السائدة بشأن احتياجات اللاجئات لا تزال تهيمن على عمليات وضع السياسات وتقديم المعونة.

وتنطلق حملة الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة هذا العام تحت شعار «اسمعني أيضًا»، حيث تخِّصص 16 يومًا للاستماع إلى أصوات النساء في جميع أنحاء العالم إذ يروين قصصهن حول تأثير التمييز والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على حياتهن اليومية، وتقويضه للخيارات المتاحة أمامهن. وكمساهمة بسيطة في هذه الجهود الكبيرة، شرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستماع إلى اللاجئات من النساء والفتيات السوريات ومعرفة ما فعلته بهن سبع سنوات من النزوح. وتعد النتائج المستخلصة من المقابلات المستفيضة التي أجريناها بمثابة تذكير ينبهنا إلى مسؤوليتنا الجماعية تجاه أولئك الذين ما زالوا يعانون من عواقب حربٍ لا معنى لها، في وقت يسيطر فيه الحديث عن العودة على جدول الأعمال الراهن فيما يتعلق بالشأن السوري.

وبعد مرور سنوات عدة، لا تزال غالبية اللاجئات يكافحن من أجل توفير قوت يومهن؛ إذ أنهن في أمس الحاجة إلى إيجاد عمل لائق لإعالة أسرهن. بيد أن الحصول على فرص عمل مازال أمرًا بعيد المنال بالنسبة لهن، مما يضطر الكثيرات منهن إلى اتخاذ تدابير تعود عليهن بالضرر، مثل التقشُّف في الطعام أو اقتراض الأموال أو إخراج أطفالهن من المدرسة. وتعد أعداد النساء اللواتي تتوفر لهن سُبُل الحصول على دخلٍ منخفضة بشكل مذهل: من بين النساء اللاتي تحدَّثنا إليهن في لبنان، لم تتجاوز نسبة الحاصلات على تصاريح للعمل 1 في المئة، فيما بلغت نسبة النساء العاملات 13 في المئة. وفي الأردن، لم يتعدَ نصيب اللاجئات من تصاريح العمل الصادرة نسبة 4 في المئة، حيث لم تحمل أيٌّ من النساء اللائي التقينا بهن تصاريح للعمل. وعلى الرغم من أن 78 في المئة من النساء اللواتي تحدثنا إليهن في العراق كُن يملكن حق الحصول على عمل قانوني، فلم تتجاوز نسبة العاملات منهن 4 في المئة، مما يؤكد أن التصاريح وحدها لا تضمن وصول اللاجئات إلى فرص العمل؛ وإن كانت شرطًا أساسيًّا.

ولا يقف طموح اللاجئات السوريات عند الحصول على فرصة عمل، بل إن الكثيرات منهن يتطلعن إلى الاضطلاع بأدوار قيادية ومجتمعية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن غالبية اللاجئات السوريات اللائي تحدثنا إليهن في كلٍّ من لبنان والعراق والأردن قد لعبن أدوارًا كُبرى، سواء في البيت أو المجتمع، بسبب الحرب. وقد شكَّلت المشاق التي تكبّدها الكثير من اللاجئات جرَّاء النزوح تحديًّا للمفاهيم الذكورية التقليدية بشأن ما تستطيع المرأة فعله أو ما ينبغي عليها فعله. وقد أخبرتنا هديل، وهي إحدى اللاجئات السوريات في لبنان إنه « بعد الأزمة السورية، شعرت النساء بضرورة اتخاذ خطوة إلى الأمام، فأصبحن عضوات نشطات في المجتمع، لا يلتمسن العون من أحد ولا يعتمدن على أحد سوى أنفسهن.« ولكن على الرغم من تطوُّر دور اللاجئات، فإن الاستجابة لتلبية احتياجاتهن غالباً ما تصطدم بالافتراضات المستمَدَّة من الأعراف والأدوار المنوطة بالجنسين، خوفاً من الإخلال بالحدود الاجتماعية الموضوعة للنساء باعتبارهن مجرد مقدِّمات للرعاية ويحتجن إلى الدعم الاقتصادي في منازلهن. وهو أمرٌ يتناقض بشكل صارخ مع ما تقوله لنا النساء أنفسهن عن طموحاتهن وتطلعاتهن.

يتعيَّن علينا إعادة التفكير في النهج الذي نتبعه لتلبية تطلعات هؤلاء النساء واحتياجاتهن، إذ يجب علينا معالجة أشد النواتج العرضية الناجمة عن النزاعات ضررًا: العنف. فقد أعرب ما يقرب من نصف النساء اللواتي تحدثنا إليهن في لبنان والعراق عن قلقهن إزاء تصاعد العنف القائم على نوع الجنس؛ حيث أشار خُمس النساء اللواتي التقينا بهن في لبنان إلى تزايد العنف ضد المرأة، واتفق معهن ثُلث النساء اللائي تحدثنا إليهن في العراق. وفي الأردن، اعتُبِر مجرد السير من وإلى المدرسة مسألة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للفتيات اللاجئات.

يظل حلم العودة يراود الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين، لا سيّما النساء والفتيات، إذ ترنو أعينهم وتهفو قلوبهم إلى ديارهم الآمنة. ولكن إلى أن تصبح الظروف مواتية للعودة الآمنة والطوعية، لابد أن نواصل التركيز على تلبية احتياجات النساء في أماكن النزوح—الاحتياجات التي يحددنها هنّ، وتتمثَّل في الحصول على وظائف وسبل معيشة لائقة، والشعور بالحماية والتمكين، وأن يكون لهن دورًا أكبر في بيوتهن ومجتمعاتهن المحلية. وإذا استمر الوضع هكذا ولم تجد نداءاتهن آذانًا صاغية، فسيضطررن لاتخاذ المزيد من القرارات والتنازلات التي ترسِّخ عدم المساواة بين الجنسين وتعرِّضهن للخطر وتحدُّ من الخيارات والفرص المتاحة أمامهن. وإنني أضم صوتي لصوت ريما، وهي شابة سورية تعيش خارج بلدها، إذ تقول إن «تمكين المرأة السورية من شأنه تحسين وضعها، و أوضاع المحيطين بها».

كاريكاتير

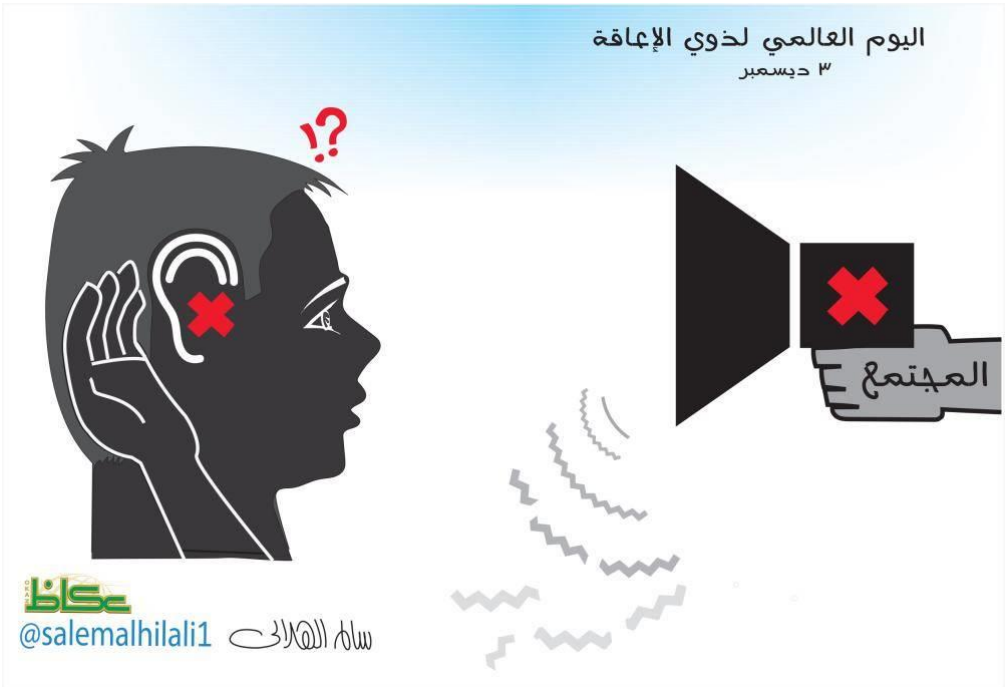

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع أول 1440هـ - 4 ديسمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1690114

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع أول 1439هـ - 4 ديسمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4614020